



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ج - ب ج : عون محاسب 74-8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د.ج.	داخل الوطن 600 د.ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د.ج.

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 22 مايو 2004

فهرس

* رد السيد رئيس الحكومة على مداخلات السيدات والسادة النواب بمناسبة مناقشة برنامج الحكومة.

* التصويت على برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية العاشرة المنعقدة يوم السبت 22 مايو 2004 (مساء)

الرئاسة : السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة بحضور بعض الوزراء.

افتتحت الجلسة في الساعة الثالثة

والدقيقة الخامسة مساء

الرئيس : الجلسة مفتوحة.

أرحب بكل من السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، مساعديهم، والأسرة الإعلامية.

نخصص جلستنا اليوم للاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على ما أبداه السيدات والسادة النواب المتدخلون في النقاش العام حول برنامج الحكومة من ملاحظات، استفسارات، وتساؤلات.

وبعد رد السيد رئيس الحكومة، سأعرض على السيدات والسادة نواب هذا المجلس المقرر نص برنامج الحكومة للتصويت.

وأحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة، فليفضل مشكوراً.

السيد رئيس الحكومة : بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

سيداتي، سادتي،

لقد كان للحكومة ولي شخصياً شرف وسعادة متابعة قرابة مائتي (200) تدخل.

في البداية، أود أن أتوجه بالشكر إلى كل المتدخلين دون استثناء، ولقد جاء الكثير منهم بتقييم إيجابي وبتشجيع لما قدمته الحكومة وأضافوا إلى ذلك آراء

ونصائح قيمة.

واسمحوا لي، في حقل السياسة، أن أكون صريحا وأن أتوجه في البداية بالشكر الجزيل إلى الكتل الثلاث للتحالف الرئاسي وهي: جبهة التحرير الوطني "الموحدة" (تصفيق)، حركة مجتمع السلم، والتجمع الوطني الديمقراطي (تصفيق).

وأن أشكر كذلك كل السيدات والسادة النواب من مختلف الكتل الأخرى الذين تفضلوا بالإدلاء بآرائهم، وبالثناء على بعض النقاط من البرنامج، ويطلب توضيح نقاط أخرى، وبالاختلاف في الرأي -وهذا طبيعي في الديمقراطية- في بعض المواضيع.

وسأغتنم هذه الفرصة، التي أتيت لي، لأقدم كل التوضيحات اللازمة، ولكي أدلي برأي حتى في القضايا التي قد نختلف فيها فنراعي الديمقراطية.

السيد الرئيس، سيداتي، سادتي،

لقد شاء القدر أن يجري نقاش برنامج الحكومة في الوقت الذي يعاني إخواننا في فلسطين والعراق عمليات إجرامية جديدة من النظام الإسرائيلي في فلسطين ومن قوى الاحتلال في العراق.

وأود أن أعبر عن سعادة الحكومة بالموقف التضامني الذي عبر عنه المجلس الشعبي الوطني، والذي أكد مرة أخرى أنه لا تجزئة في موقف الجزائر من بعض القضايا.

ولقد كانت هذه الأحداث كذلك فرصة لتوجيه سؤال إلى

الحكومة عن الموقف.

قد يمكنني أن أشرح في سرد موقف الجزائر، لكن أود بكل وضوح أن أقول ما يأتي :

يوجد في الخارج جزائر واحدة، وعندما تكون هناك حاجة للاستفسار أو التوضيح فنحن والحمد لله هيئتان رسميتان في البلاد فيمكن استدعاء الإخوة إلى اللجنة لتقديم توضيح كما يمكن الاتصال بالوزارة المعنية للاستفسار.

لكن، إخواني، لكل شيء معناه في السياسة الخارجية ولا يمكن في كل مرة توجيه سؤال إلى الحكومة الجزائرية إذا انطلق الهجوم على العراق أو وجد قمع في فلسطين أو في العراق. ما معنى ذلك؟ أنشك في موقف دولتنا، أم أن بعضنا منفصل عن بعض تجاه الخارج؟

نقول للجزائريين والجزائريات إنه على الصعيد الدولي وفي السياسة الخارجية بإمكانكم العيش مرفوعي الرأس فدولتكم مع تداول الأنظمة. وفيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط على سبيل المثال وجعلها في منزلة خاصة، قد دفعت ضريبة الدم في سنوات 1948 و1967 و1973 عندما كانت الحاجة إلى ذلك، ولم نحاسب أبدا الأشقاء عندما كانت الحاجة إلى الدعم حتى عندما كنا نحسب للدinar - وليس الدولار - مائة حساب. لم نتكشف أبدا في واجب التضامن مع الأشقاء. أما فيما يخص الدعم السياسي فلم نغب أبدا عن الميدان. أما الآن وإذا كانت الأجواء تصنعها بعض القنوات فأنا أقول لكم كفانا ما لدينا داخليا فلا يزايد بعضنا على بعض على المستوى الخارجي.

وإذا كنا في الداخل نستطيع تقبل سير تعددنا نحو الاحترافية والتحسن فلا بأس من ذلك فيما بيننا، "اللي ثقيلة على خويا خفيفة عليا"، لكن مع الخارج، إخواني، لا يحب الجزائر ولا يصونها إلا الجزائريون، ولا يعتر بها ولا يرفع رأسها إلا الجزائريون.

أما أن يعتبر فشل قمة مغاربية هزيمة للجزائر أو أن نحاسب على وقوع مشاكل هنا أو هناك فلا. أن يوضح بعضنا لبعض فهذا

واجب لكن أن يزايد بعضنا على بعض فلا.

وأقول بوضوح إن للجزائر مبادئ ومصالح في الساحة الدولية، ولقد دخلنا في تعاون مع الحلف الأطلسي وسنستمر في ذلك فلسنا وحدنا في العالم. لماذا يطرح الأمر في العالم العربي بالنسبة إلى الجزائر فقط؟ أليست لدينا مصالح؟ أليس لدينا أمن؟ أليست لدينا حاجة إلى احترافية جيشنا؟ أليست لدينا حاجات وحاجات؟ وأضيف إلى هذا الموضوع أن المسيرات ممنوعة في العاصمة وتبقى كذلك، ونحن نستمر في هذا الموقف بضمير مرتاح والحمد لله لأنه لو كانت المسيرات تحل مشاكل الأشقاء لحلت هذه الأخيرة منذ سنوات إذا لم أقل عشريات بالمسيرات التي نظمت في الجزائر وفي كل ربوع العالم العربي، لكن، مع الأسف، الحقيقة في العالم حقيقة ونحتاج إلى القيام بواجبنا وإلى قيام عائلتنا العربية بواجبها ونبقى دائما نحتاج إلى عدم الزيادة على أصحاب القضية، لقد قلنا "مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، ولا نزايد على القيادة الفلسطينية التي نعترف بها. كما لم يبق على أبناء الجزائر - في كل القضايا - الموت على أية أرض إلا على الجزائر.

لقد جاء هذا الموضوع على هامش البرنامج لكن الحوار الديمقراطي يحتاج إلى الرأي والرأي المجيب.

أود كذلك، قبل الوصول إلى موضوع البرنامج، أن ألفت انتباه الإخوة بكل لطف واحترام إلى وجود نغمة "الجنوب" متداولة في البلاد فإيانا أن ندخل في الانزلاق. ليس في الجزائر جنوب ولا شمال ولا شرق ولا غرب بل فيها جزائر. (تصفيق).

لقد استمرت حرب التحرير سنتين حتى لا يتجزأ الجنوب من الجزائر والفضل في ذلك -والشهادة لله- لإخواننا في الشمال وفي الجنوب.

منذ استقلالها، لم تنظر الجزائر أبدا إلى الجنوب نظرة انتقاص. إن ثاني برنامج خاص بدعم التنمية بعد برنامج الأوراس كان برنامج الجنوب، كما كان هناك برنامج آخر سنة 1978، وعندما

أخرى الممكن ممكن وغير الممكن غير ممكن. إن المغزى من هذا الحديث هو أننا مع طرح النقائص، فلو ورد في التحليل أن إخواننا في أدرار في شدة لأثينا على ذلك لكننا لا نقبل أن نخون المسؤولية إذا لم نشر إلى القول إن سكان بومرداس والعاصمة شيء وسكان أدرار شيء آخر.

2- لقد دار الحديث أيضا عن الكتب المدرسية وقيل إن لتلاميذ الشمال كتباً ولتلاميذ الجنوب كتباً أخرى. لا، إننا نعلم أن أولادنا في الجنوب يسيرون أحيانا مسافة ستة كيلومترات للوصول إلى المدرسة، ونعرف تعبهم وتعب أوليائهم، فلماذا نزيدهم تصورات ليست صحيحة؟!

ماهي القضية؟ نبدأ أولا بالمعمول به في العالم.

لقد درس الكثير من جيلنا هنا خلال فترة الاستعمار، ونعلم ما يحدث في بلدان الغير فعند الدخول المدرسي تأخذ اللجنة الوطنية البيداغوجية للتربية 04 أو 05 كتب Hachette بالنسبة إلى كتاب القراءة للسنة الثانية مثلا لدار لنشر والمتجر الفلاني ... إلخ وبالتالي في المدينة الواحدة يطلب المعلم في مدرسة شراء هذا الكتاب بينما يطلب المعلم في مدرسة أخرى شراء كتاب آخر، وأقول "شراء".

إخواني، مع تجديد الكتب في الدخول المدرسي الماضي، وفرنا 30 مليون كتاب، ولقد وفرت أربع هيئات الكتب التي يتشابه برنامجها حتى في الفاصلة؛ لأن اللجنة التي صادقت عليها على مستوى وزارة التربية الوطنية هي نفس اللجنة، ووزعت كل علامة من هذه الكتب في جهة لأنه توجد أربع (04) جهات : الغرب والشرق والشمال والجنوب.

هل ذنب الدولة أنها هي التي توفر وتمنح 30 مليون كتاب؟ هل تعرفون في العالم مطبعيا بإمكانه طبع 30 مليون كتاب؟

وعليه إذا لاحظنا نقصا في الكتب فعلى بركة الله لدينا لجنة

بدأنا نسترجع العافية والقدرات أحدثنا صندوق تنمية الجنوب. إذن توجد بعض الأوساط التي تنشر بعض الأفكار، لكن على الأقل على مستوى السيدات والسادة النواب الذين انتخبهم الشعب، بما فيهم الإخوة في الجنوب، للمجلس الشعبي الوطني وكلفهم بعدما زكاهم بالتنقل إلى العاصمة والدفاع عن الحقوق، لم يطلب منهم تشجيع النغمات التي تخضرم وتجنن أولادنا البطالين في الجنوب مثلما هم بطالون في الشمال وفي الشرق وفي الغرب. لماذا أقول هذا الكلام؟ لنأخذ حالتين :

1- لقد ورد حديث أول أمس عما خلفته الأمطار في أدرار وقيل إننا نتعامل مع مواطنينا بمعيار مزدوج، فقد تكفلنا بأولاد الجزائر في الشمال بولايتي بومرداس والجزائر بطريقة وتكفلنا بإخواننا في أدرار بطريقة أخرى.

إنني أقدر ظروف الإخوة في أدرار الموجودين تحت الخيم، ولا أقبل أن أضيف إلى ذلك صورة ليست صحيحة على الأقل.

لقد تساقطت الأمطار بأدرار يوم 12 أفريل وبلغ عدد المتضررين، بطريقة أو بأخرى، 20 ألف مواطن ومواطنة. وبعد أسبوعين من ذلك لم يبق أحد في الشارع، فهناك من وضعوا في مدرسة أو في قاعة وهناك من بقي في بيته مع قليل من الترميم لهذا الأخير وهناك من هم تحت الخيم. ولقد تم توفير 5000 خيمة، وتنقل فرق أعوان الصحة من كل ربوع الوطن، بالإضافة إلى التضامن الوطني والدعم بالتغذية، وتنقل 500 إطار لتأطير العملية في أدرار.

نحن نتحدث اليوم 22 مايو، أي بعد شهر وأسبوع من ذلك، ونبشر الناس خيرا فحتى برنامج بناء 1500 سكن جديد قد انطلق كما انطلق برنامج ترميم السكنات، والحمد لله على هذه الساعة.

أما فيما يخص طلب البعض توفير المكيفات عند زيارة السيد "يزيد" لهم فمن جهة أحسن الله عونهم فهم في خيام ولديهم الحق في التفكير في توفر البرودة ولكن من جهة

-جازاكم الله خيرا مسبقا- إلى الحالة التي تجدونها. لقد تكلمتم عن النقائص وأنا أقولها لكم رسميا وأمام الشعب إننا ننتظر منكم ملفات فقط حتى لا نظلم أحدا، وعندما إذا بلغكم أننا لم نجر تحقيقا فيها فقولوا عنا إننا لسنا صالحين. (تصفيق).

فإذا كانت تستدعي اتخاذ إجراءات اتخذناها وإذا لم تستدع ذلك فإننا لن نذبح -ولو إداريا- أولاد الجزائر دون سبب كمطالبة من يفتقر -مثلا- إلى مرأب أو أمور من هذا النوع بتصفية حسابات. لا، "أخرج لربي عريان يكسيك"، لكن لا يمكننا أن نقبل الفوضى وأن نبررها.

انتقد بعض الإخوة الحكومة لأنها قدمت برنامجا ولم تقدم حصيلة. هذا صحيح من جهة لكن أذكر بأن تاريخ تقديم الحصيلة لم يحن، كما أذكر بأننا أوصلنا الحصيلة إلى الشعب بطريقة أو بأخرى. وزيادة على هذا أذكركم -بكل روح رياضية- وأذكر المواطنين بأنكم قبل أن تسألونا اليوم عن عدم تقديم الحصيلة، حتى يقال إن هذه الحكومة لم تقدم حصيلة، طالبتم في شهر نوفمبر برحيل الحكومة بالتالي لقد كان هذا الطرح دون تقديم حصيلة ومهما كان الأمر.

بقي لدي تعليقان قبل أن أصل إلى البرنامج : لقد قيل إن الديمقراطية في الجزائر قد تراجعت. فعلا، كادت الديمقراطية أن تنهار في الجزائر لو نجح الذين كانوا يطالبون بالشارع (تصفيق)، ولو نجح الذين طالبوا الجيش بالتدخل في السياسة رغما عنه بعدما أعلن صباح مساء أنه لا دخل له في السياسة.

لكن الحمد لله، لقد صوت الشعب واختار في تعددية وشفافية والديمقراطية بخير وإن كانت تحتاج -بالطبع- إلى التحسن كل شهر وكل سداسي وكل عام ويجهد الجميع.

لقد ورد تعليق على الرئاسيات ونحن دائما في بلادنا "إخضنا فراك على ألف" حيث قيل إنه حدث تزوير ذكي في الرئاسيات

التربية ووزارة التربية ولنتعاون على البر والتقوى ولكن لا نقل لأولادنا إنكم صنفتم في منزلة ثانية حيث منحتم كتابا ناقصا. لا، هناك "الكافي" مكلف بمسألة زرع البلبلة في البلاد باسم الجهوية، لكن وحتى تكونوا على علم فإننا سنتكفل بهم.

إن الدستور والقانون سيطبقان والمساس بالوحدة الوطنية جريمة منصوص عليها في الدستور. (تصفيق).

وأنتقل إلى موضوع ثالث قبل أن أتطرق إلى البرنامج يتعلق بالفوضى في الميدان. نحن هنا في مقام القانون فالمجلس الشعبي الوطني يصنع القانون، وبما أننا في خدمتكم وفي خدمة الشعب فنحن مسؤولون عن تطبيق القانون بالتالي لا يمكننا إيجاد حجة للفوضى في هذا المقام بقول "إنهم كسروا وأحرقوا وقطعوا الطريق لأنه لم يستمع إليهم أحد".

اسمحو لي، سواء استمع إليهم أم لا، فإن هذا يعتبر خرقا للقانون وإليكم فيما يأتي بعض الحالات :

لقد طالب مواطنو إحدى بلديات ولاية برج بوعرييج منذ ثلاثة أشهر بالمياه وبتزفيت الطرق، وهو مطلب على الرحب والسعة لكننا بطبيعة الحال لا نملك خاتم سيدنا سليمان لتحسن الأمور في الحال، إلا أنهم توجهوا إلى خطوط السكك الحديدية واقتلعوا 500 متر منها مما يعني حرمان سكان ولايات سوق أهراس وقسنطينة وسطيف بل سكان الشرق والغرب منها. هذا يسمى تخريب.

لقد انقطعت الكهرباء يوم الخميس الماضي ليلا في حي من أحياء الجلفة وخرج المواطنون وأحرقوا العجلات، ليس في اليوم الموالي أو يوم السبت بعدما لم يسأل عنهم أحد بل ساعة بعد انقطاع الكهرباء.

لا. إذن فيما يخص الفوضى وعندما نقول إننا لم نخرج من الإرهاب لنتجه إلى التهريب فإننا نحرص على ذلك ونطبقه. وعليه، إذا كانت هناك قلة في الإصغاء فنبهونا

إذ استعملت فيها الأموال والتلفزيون.

فيما يخص التلفزيون قيل إنه دوّخ الشعب لكنني أترك هذا الأخير يجيب، لأنني أحترمه ومقتنع بأنه قادر على فهم الواقع مهما كانت الظروف.

أما فيما يتعلق بالأموال فعن أية أموال نتكلم؟ إذا كانت أموال الحملة الانتخابية فإن الدولة والحمد لله قد مولت كل المترشحين فقد استفاد كل واحد منهم مبلغ 15 مليون دينار الذي سمح به القانون.

ولقد أطعمنا حتى مراقبي الصناديق لأن النضال في بلادنا ما يزال في حاجة إلى تطور، فالمفروض أن يراقبوا صناديق الذين يساندونهم حتى وإن كانوا صياما إلا أننا فضلنا التكفل بالإطعام.

أما إذا كانت البرامج التكميلية التي أتى بها رئيس الجمهورية فلقد اعتبرتموها آنذاك تبذيرا ولكن، إخواني، كل ما طالبتم به - وأنتم مشكورون عليه - مدون في كتيب المشاكل (إنجاز سد هنا وطريق هناك وعبادة هنا وملعب هناك) ويدل على أن هذه المصاريف كانت ضرورة، والحمد لله على هذه الساعة. وسأعطيكم فيما بعد بعض نتائج هذه البرامج فلقد قلصنا على الأقل قليلا من الحاجات التي مازالت تنتظر التلبية في الميدان، من مدارس ومياه وغاز... إلخ، بالتالي لا نقل كذلك إن هذه الأموال زوّرت الانتخابات.

ويبقى لي أن أسأل عن شيء فقط : هل نقصد بالحديث عن الأموال التي صرفت في الانتخابات تلك التي سرقها - وأقول سرقها - "خليفة" من الجزائريين؟ وحتى تفهموا كيف سرقتم بلادكم اعلّموا أنه وضع الأموال في البنك الذي أصبح درجا شخصيا، فأنشأ بها شركة للطيران كانت فيها تكلفة رحلة الجزائر - جوهانسبورغ إيابا بمبلغ 04 ملايين سنتيم مع أنها تدوم عشر ساعات بينما تلاحظون أن تكلفة رحلة الجزائر باريس تبلغ حوالي 4 ملايين سنتيم في الدرجة الاقتصادية مع أنها تستغرق ساعتين ذهابا

وساعتين إيابا.

كما أطلق قناة تلفزيونية عاودت الظهور لمدة ثلاثة (03) أشهر، وقد دفع ما يقارب 300 مليون دولار قيمة صفقة الحصول على تجهيزات البث. إذن، ربما المقصود بالحديث عن هذه الأموال وتلك التي ضاعت. ويحدثنا أحيانا بعضهم عن العدالة والقضاء والديمقراطية وقد أصبحوا مصدر دعاية لبلادهم في تلفزيون سارق ومتابع قضائيا، والحديث قياس.

لقد طرح علي كذلك في العديد من التدخلات موضوع حالة الطوارئ.

إخواني، إن حالة الطوارئ لم تمنع ممارسة السياسة، وأحسن دليل على ذلك الحملة الانتخابية التي عشناها والتي قيل عنها حتى في الخارج إننا توصلنا إلى إجراء حملة انتخابية من نوع أمريكي شكلا على الأقل. لقد تكلم من تكلم بكل حرية وحالة الطوارئ لم تمنع ذلك. إن حالة الطوارئ ضرورة أمنية، ومن ما يزال لديه شك في ذلك فليتجه فقط إلى "البرواقية" أو "تابلاط" أو "وادي جر" حتى لا نبتعد كثيرا.

إن الرجال ساهرون على أمن المواطنين وسلامتهم، وهم يستشهدون يوميا ونحن نترحم على أرواحهم.

سوف نرفع حالة الطوارئ عندما تنعدم حاجتنا إليها، ومادما في حاجة إليها فلن نرفعها (تصفيق).

لقد ورد كذلك تعليق على عناصر الدفاع الذاتي حيث قيل إنهم يجردون من الأسلحة.

أولا أكذب ذلك تكذيبا قاطعا أمام الملأ، ونحبي عناصر الدفاع الذاتي ونعترف بجميلهم دفاعا عن وطنهم وعائلاتهم وشرفهم، ولا تجريد لهم من الأسلحة.

توجد بالفعل حالات شخصية فالبشر بشر والأخطاء ترتكب حتى في العائلة الواحدة فما بالكم بعدد من الأشخاص

الوطنية الذي كان موضوع اهتمام كبير وطبيعي وموضوع دعم واسع وطبيعي كذلك لأننا هنا مع ممثلي الشعب والشعب يزكي المصالحة الوطنية ويدعمها.

وهو موضوع وردت عليه أسئلة عديدة فالناس -من منطلق الصراحة- يرغبون الفهم، كما أنه موضوع يعرف محاولة الاستحواذ عليه. إذن، سنجيب عن كل المعطيات الواحدة تلو الأخرى.

أذكر أولا السيدات والسادة النواب بأن موضوع المصالحة الوطنية ليس بجديد، وبما أنني مرتبط برئيس الجمهورية وليس بالأحزاب وإذا تكلمنا عن رئيس الجمهورية فإنه تكلم على الأقل عن المصالحة الوطنية مدة أربع (04) سنوات تقريبا وعلى هذا الأساس فقد تكلم كثيرا وأتيحت للناس مائة فرصة ليستمعوا إليه ويفهموا المصالحة الوطنية، مصالحة الجزائريين مع الذات ومصالحة الجزائريين مع الوطن.

ثم للانتخابات فضيلة فهي تتطلب الذهاب أبعد في الشرح، والسيد عبد العزيز بوتفليقة قد نشط شخصا 60 مهرجانا على الأقل وتكلم فيها عن المصالحة الوطنية وفسرها. وقدم برنامجا مكتوبا -باعتباره مرشحا- قرأه الناس، وجاءت الحكومة المسؤولة عن تنفيذ برنامج الرئيس فدونتته في 60 صفحة تقريبا.

لكن يبدو أن هناك أشياء من الطبيعي أن تحتاج إلى تفسير وتوجد تحاليل وحسابات.

أطمئن أولا الجزائريين والجزائريات مباشرة بأن المصالحة الوطنية التي طالبوا بها والتي عاهدتم عليها الرئيس لن يأخذها منهم أحد، لا الأحزاب -مع احترامي لها- ولا غيرها وأقول الأحزاب كل الأحزاب.

إن المصالحة الوطنية التي يطالب بها المواطن ستجسد، وفي نفس الوقت وللتوضيح أقول إنه لن تكون أية آلية للمصالحة

ضمن مجموعات عناصر الدفاع الذاتي؟ منهم من ارتكبوا أخطاء فلم يجردوا من السلاح فقط وإنما أحيل بعضهم إلى العدالة وأودع بعضهم الآخر السجن.

هذا من جهة ومن جهة أخرى ومع وجود، من حين إلى آخر، الأسلحة بكثافة في بعض الأماكن ومع عودة الأمن -وإن لم تكن بصفة نهائية- لم نأبى أن نبادق "كلاشينكوف" ببنادق أمان أو ببنادق صيد!؟

وليطمئن عنصر الدفاع الذاتي والمواطن الحريص على أمنه وكذا النائب فلن يتم تجريد عناصر الدفاع الذاتي من الأسلحة.

وأتطرق فيما يأتي إلى آخر نقطة قبل أن أصل إلى البرنامج.

لقد عبر بعض الإخوة عن قلق مشروع من جراء زحف الجراد.

بالفعل إن الجراد موجود على مستوى جهة كاملة من القارة الإفريقية، لكن من باب الطمأنة لا أقول إننا قضينا عليه وأغلقتنا الطريق أمامه؛ لأنه كارثة طبيعية ومعركة يومية، وإنما حتى يطمئن المواطنون أقدم لكم الوضعية إلى غاية يوم 20 من هذا الشهر أي الخميس الماضي : لقد تمت معالجة 650 ألف هكتار من بين 685 ألف هكتار ظهر فيها الجراد، فقد جندت الدولة حوالي سبعة (07) ملايين دينار للعملية وتم استئجار 11 طائرة من الخارج وتوفير إمكانيات أخرى فلن نترك الفلاحة تحت تهديد كارثي ولا المواطنين، لكنها معركة. ولو تطرقنا إلى هذا الموضوع قبل اليوم بخمسة وعشرين (25) يوما لأعطيتم رقم 400 ألف هكتار منها ربما 398 ألف هكتار معالجة. لا يمكننا وضع سد للجراد لكننا نعالجه.

السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي النواب،

أصل الآن إلى التعاليق والتساؤلات المرتبطة بمحتوى البرنامج بالذات، وأبدأ بطبيعة الحال بباب المصالحة

جمهورية وعلى وطن وديمقراطية.

لقد اقتربنا من المصالحة الوطنية لأن الإرهاب تراجع بفضل الوثام المدني الذي زكاه الشعب ودافعنا عنه، والذي رجح في إطار الوثام المدني واستمع إلى شعبه يعيش في وطنه مواطنا يتمتع بكل الحقوق.

أشرنا في البرنامج إلى أن الذي مايزال يعاني مشاكل الإدماج الاجتماعي سنتكفل بمشاكله والذي يتمتع بحقوق سياسية سيمارسها فهو جزائري كباقي الجزائريين، وقد تظهر الكلمة جارحة وغريبة من "استئصالي" كما كنت أسمى. لسنا بمصاصي الدماء بل نريد الهناء لبلدنا، والقضاء على الإرهاب بالتي هي أحسن أفضل مائة مرة لكن بالكفاح أيضا فلا مفر منه إذا كان ضرورة.

وسنستمر في التعاون والتضامن الدوليين في مكافحة الإرهاب لأننا تضررنا منه وعشناه كشعب في أجسادنا. إن الأسلحة التي كانت تدخل من الموانئ وتمر على بلدان، والأموال التي كانت تجمع وتندفق علينا هنا عند الجماعات الإرهابية هي أمور لا تحكى لنا وهي ليست نظريات بالنسبة إلى الجزائريين وإنما واقع مر استخلصنا منه الدروس، وهذا ما يجعلنا نساهم في التعاون الدولي ضد الإرهاب ونحمي أنفسنا.

لقد قلت فيما يخص المصالحة الوطنية مرحبا في بلاده بالذي سمع صوت شعبه ونزل لكن في نفس الوقت أقول مرة أخرى إن المصالحة الوطنية ليست الرجوع إلى أوضاع سنوات 1989 و1990 و1991 و1992، لا اليوم ولا غدا ولا القرن القادم، لقد انتهى الأمر. ولمن رأى وجود مخزن للمزايدة السياسية أقول للأسف إنه فارغ؛ لأن الذين يزايدون في اللعبة السياسية ربما هم الخائفون أكثر من الذين يتكلمون عنهم.

لكن للدولة مسؤوليات، ولسنا هنا لخدش الجرح وإنما لا أقبل في نفس الوقت أن أسمع اتهام أولئك الذين دافعوا عن الوطن،

الوطنية ولن تكون أي ندوة أو مؤتمر ولا أي شيء ولا أي قانون. سأشرح لكم لماذا ذلك فيما بعد في المحتوى.

هناك شعب سيد في داره وهناك حاكم خادم للشعب خوله إنجاز شيء، لكن ربما هناك نوع من سوء الفهم فبعضهم يتكلم عن المصالحة الوطنية ظنا أنها الزبور الذي كانوا يتكلمون به في سنوات 1992 و1993 و1994 و1995... إلخ. لا، هذه ليست المصالحة الوطنية.

إن المصالحة الوطنية هي تطلع المواطنين إلى الأمن والسكينة وتعزيز الوحدة الوطنية ومعالجة مشاكلهم التنموية وتقليص المظالم وإنهائها، وهي تطلع الجزائريين والجزائريات إلى مناصب شغل لأبنائهم، وهي ببساطة بسيطة تطلع المواطنين إلى العيش في هناء. (تصفيق).

هذه هي المصالحة الوطنية وهذا ما يجعلني أقول إنها تتطلب التكفل بواجب القضاء على الإرهاب في الجزائر.

إن كلامنا ليس مزدوجا فمن استمع إلى شعبه ونزل وعاد إلى بيته سنعالج أحواله، لأن ذلك يعني سكوت بندقية وبالتالي نجاة روح المعني والحفاظ على أرواح الأبرياء، لكن من لم ينزل سنكافحه وستستمر مقاومة الإرهاب (تصفيق). وأضيف أن المساهمة في المصالحة الوطنية هي التنديد بالإرهاب، وأضعف الإيمان عدم ترك الخطاب الذي يجعله يظن أنه سلطان علينا.

إن ترقية المصالحة الوطنية مع استمرار مكافحة الإرهاب تتطلب منا تجنيد الجميع. هذه هي المصالحة الوطنية في المحطة الأولى.

أما عن نهاية الإرهاب فإن هذا الأخير قد تراجع بفضل كفاح الرجال، ولا تنتظروا محاسبتهم اليوم. إنهم صناديد من الجيش، من الدرك، من الشرطة ومن الحرس البلدي ومن عناصر الدفاع الذاتي. إنكم تتذكرون سنوات المحن، لكن هؤلاء أبقوا لنا على

مستقبلي، ونريد أن ندعم جميعا ما بدأ يعود وأن نعيد الهناء إلى البلاد ونعني بذلك معالجة كل الأسباب التي أدت إلى غيابه فنعالجها للحاضر ونفكر فيها للغد. وستقضي بطبيعة الحال على الإرهاب الذي يعتبر تنكرا للحياة وللمجتمع، وستقضي على الجريمة مهما كان نوعها وعلى الفوضى، وسنقلل من المظالم ونسعى إلى القضاء عليها بإصلاح العدالة وهيكل الدولة ومهامها، كما سنتكفل بالتنمية لتكون اليوم وغدا وبعد 20 سنة فلا يعاني أبناؤنا مجددا البؤس واليأس. هذا ما يجعل المصالحة الوطنية مستدامة ومختلفة تماما عن مشروع أو تصور سمعت عنه بالكثير من التقدير ومن الاحترام من بعض الإخوة النواب. هذا حتى نكون واضحين.

السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي النواب المحترمين، فيما يخص إصلاح العدالة أظن أن الجميع متفقون عليه، وهناك تساؤلات نرحب بها. ورد تساؤل عن منح القاضي المزيد من الحرية ومكانة أكبر وعن استقلالية تسيير القضاة.

أذكركم، سيداتي، سادتي، أن القانون الأساسي للقضاء والقانون الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء موجودان لديكم منذ حوالي 8 أشهر. لقد كانت للبلاد رزنامة جعلتنا لا نتطرق إليهما، لكن ستكون للحكومة عن قريب إن شاء الله فرصة مناقشتها معكم ليصدرا.

كما تكلمتم عن المزيد من المحاكم والمجالس، وأنا متفق معكم في ذلك لكن بشرط واحد هو المزيد من القضاة لكي تتمكن من تأطير المجلس أو المحكمة التي نفتحتها. وهذا ما جعل الحكومة تلتزم في برنامجها، في سياق التزام السيد رئيس الجمهورية، بمحاولة زيادة عدد القضاة البالغ حاليا 3 آلاف قاض تقريبا بنسبة 50٪ في خمس (05) سنوات لنصل إن شاء الله إلى 4500 قاض فنتمكن من

ولا أقبل -وألح على ذلك ثلاث مرات- أن يطلب في إطار معالجة ملف المفقودين، الذي نحن عازمون على معالجته إن شاء الله، إطلاق سراح باقي المسجونين.

لا، يا إخواني، أنتم برلمان، وأنتم أهلنا ونحن أهلكم، وإذا كان لديكم أي شيء فشكّلوا لجنة تحقيق ولا تصبوا الملح على الجرح فأنتم إخواننا وأنتم دولة، فالبرلمان مؤسسة من مؤسسات الجمهورية. نقول غالبا إننا في المعارضة لكن اسمحو لي عندما نتمتع بالأغلبية فنحن في الحكم وعندما نكون في المجلس أقلية فنحن في المعارضة لكننا في الدولة. هذا الأمر كذلك منسي من حين إلى آخر.

إذن، لقد قلت إن المصالحة الوطنية ليست الرجوع إلى الوراء. وليس هناك أي كلام عن الحزب المحل فقد حله القانون وانتهى وقته فليكن الأمر واضحا.

ولقد قلت إن من يتمتع بالحقوق السياسية ينشط فهو يصوت إذا كان لديه حق الانتخاب أو ينضم إلى حزب آخر، فليست هذه مشكلتي، لكن من لا يتمتع بحقوق سياسية فليس له ذلك.

لقد قلنا سنة 1995 إن ملف الحزب المحل مغلق نهائيا ونقولها اليوم أيضا.

وعليه، هذه هي المصالحة الوطنية التي نتكلم عنها، والتي قدمنا لكم برنامج تنفيذها. وهذا ما يجعلنا نتحدث عن مصالحة وطنية مستدامة؛ لأننا حققنا الاستقلال بعد كفاح مجيد حيث استشهد مليون ونصف مليون شهيد رحمهم الله وسجل 3 ملايين جزائري مشرد ومحن عديدة، ثم عشنا 3 عقود في الهناء أي 30 سنة تقريبا. وظهر هذا الهناء مضمونا إلى يوم الدين، فمثلما خلق الله الحياة خلق معها "الأوكسيجين" الذي نتنفسه، ولم نعرف قيمته إلا يوم فلت من يدنا.

إن المصالحة الوطنية التي نتكلم عنها اليوم مشروع

يجعلوا من ذلك حملة دعائية فما قالوه أمر ممكن.
سنعيد تقسيم الإدارة في البلاد وسنصل إلى إنشاء ولايات أخرى، وقد نمر من إقرار المدن التي ستصبح ولايات بقرار منها إلى أن تكون مرحليا ولايات منتدبة لعام لكي نجهزها وننظمها ويكون المواطن مطمئنا فهو يعلم أن مدينته قد أصبحت ولاية ثم نسير إلى الأمام، لكن لا تحكموا علي بالإلزام فهذه فكرة فقط.

فيما يخص قانون الوظيف العمومي، أؤكد مرة أخرى بحضور أحد قادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين أخي السيد "بدر الدين" أن الملف مفتوح بيننا وسنشرع في مناقشته لنخرج بقانون وظيف عمومي معدل يجعل في الدرجة الأولى تحسين قدرات الإدارة وفي الدرجة الثانية تحسين ظروف الموظفين ويكون كل هذا حسب ظروف البلاد وبالتدرج. وللعلم، فإن التكوين مستمر وأبشركم خيرا بأننا سنصل إلى إعفاء قطاع التعليم العالي من المدرسة الوطنية للإدارة فهو غارق في مشاكل كبيرة، وإلى إعفاء قطاع التكوين المهني من مراكز التكوين الإداري لأن ورشتها واسعة جدا. وسنعود مجددا إلى تكوين إطارات الإدارة وكفاءتها مثلما سيكون الشأن بالنسبة إلى ما يسمى "الأسلاك الكبيرة للدولة". ولقد قمنا بتجربة كانت فيها بعض النقائص والكمال لله فالعيب في عدم الإصلاح وليس في وجود النقائص. زيادة على هذا سيتم إدخال الإمكانيات الجديدة على الإدارة لاسيما الإعلام الآلي، وسيعرض عليكم برنامج في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش وبرامج قوانين المالية. وستنصب بعد أيام إن شاء الله اللجنة الوطنية التي اقترحها علينا السيد "عمار تو" المسؤول عن قضايا

La I gouvernance

" وهي ليست للوصول بعد 3 سنوات أو 4 سنوات إلى ما وصلت إليه ماليزيا ولكن للسير إلى الأمام ولتخفيف متاعب التسيير الإداري وتحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين.

فيما يخص إصلاح المنظومة التربوية لقد انطلق. واسمحوا لي،

تأطير الهيئات القضائية، بالإضافة إلى تحسين تكوينهم وأوضاعهم الاجتماعية، فقد تابعتم الزيادات في الأجور التي تحصل عليها القضاة في السنوات الأخيرة.

إننا نتفق جميعا على الحرص على إصلاح العدالة في الجزائر، ونبقى دائما نرحب في هذا الموضوع بأي إرشاد أو نصيحة أو تنبيه إلى أي خلل موجود في المجال أو في الإمكانيات.

وفي سياق الحديث عن العدالة، قلنا إننا سنقدم على تعديل قانون الأسرة وسيعرض في القريب العاجل - هذه عبارة تعلمتها معكم - وسيتم هذا التعديل في إطار المزج بين تعاليم ديننا ومبادئ دستورنا، لكنه سيكون كذلك مشروع تعديل يتماشى إن شاء الله مع ركب الجزائر اليوم فلدينا جزائريات يتراهن أعلى هيئات القضاء الجزائري ونفتخر بذلك، ولدينا جزائرية هي والي أمر ولاية كاملة ونفتخر بذلك، ولدينا جزائريات ضباط القوات المسلحة والعديد من الأسلاك ونفتخر بذلك. لهذا يجب أن نقدم شيئا لا نكون فيه متأخرين عن الآخرين، لأن الإسلام دين الأمة المسلمة وإذا بقينا على مذهبنا فلسنا على الأقل وحدنا عليه. يبقى المجال على كل حال مفتوحا للنقاش، فقانون مثل هذا يناقش ويقدم للبرلمان للمناقشة والفصل فيه.

فيما يتعلق بإصلاح هياكل الدولة ومهامها وردت عليه ملاحظات وتساؤلات قيمة كذلك.

وأؤكد للسيدات والسادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني أن الإصلاح سيستمر فلن ينتهي في 5 سنوات. إن إصلاح هياكل الدولة ومهامها ذو نفس طويل لكن علينا أن نحقق جزءا في الخمس سنوات القادمة.

أؤكد على سبيل المثال أنه سيعاد النظر في التقسيم الإداري ولم نجعل من ذلك موضوع حملة انتخابية والمرشح الذي أصبح رئيس الجمهورية اليوم والذين ساندوه ممن في الطاقم معه لم

اللغة الفرنسية في السنة الثانية وهذا لا يعني تأخير اللغة العربية، ففي لبنان مثلاً تدرس في السنة الأولى ثلاث (03) لغات وهي اللغة العربية، وهي تحصيل حاصل، واللغتان الفرنسية والانجليزية.

لقد تحدث أحد الإخوة عن خصوصية المدرسة وهي زلة لسان ربما ولأكون منصفاً فلا تظنوا أن في ذلك نوعاً من التهجم فقد سمعت هذا سنة 1997 كذلك.

لا توجد خصوصية للمدرسة، لم تسمعوا ولن تسمعوا أن مدرسة بئر خادم أو تبسة أو تلمسان معروضة للبيع.

إن المدرسة العمومية موجودة وستبقى كذلك فلقد تكلمنا عن الكتاب المدرسي وأشرنا إلى أن الدولة تطيع وتوفر 30 مليون كتاب وتقوم بكرائها لا ببيعها، بالإضافة إلى دعم المعوزين وتوفير الإطعام والنقل. وعليه، لم نخوص المدرسة العمومية وإنما فتحنا المجال للمدرسة الخاصة بقيود، وهي قيود لا تجعلنا نفتح المجال بيد ونغلقه بيد أخرى بل هي قيود معمول بها في العالم بأسره مثل الرقابة البيداغوجية للوزارة واحترام البرامج المطبقة في البلاد... إلخ.

ورد سؤال كذلك أو تدخل حول ضرورة منح الثقافة المزيد من العناية وألح قائلاً إننا قصرنا مع الثقافة، ولا يعني هذا تذكّر الثقافة سنة 2004 وإنما كنا مشغولين مع حاجات ومشاكل كثيرة. وعندما لم نتكفل بترقية ثقافتنا وتعريف أبنائنا بها، ومع أننا في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقتنا شديدة الحرارة في الربيع والصيف، أصبحنا نجلب لباساً ثلاثي الطوابق يرتدى في مناطق باردة ارتفاعها 4500 متر على الأقل، وهذا لضياع شخصيتنا.

إذن نعم للتكفل بالثقافة وإعادة بعثها، وهناك من جهة أشياء ستقع على عاتق الدولة كالمتاحف أو أمور الخدمات العمومية، ومن جهة ثانية سنناقش مع المعنيين وأصحاب المهنة كيفية تشجيعهم حتى لا يستمر اعتبار الثقافة وظيفاً عمومياً، ومن جهة

إخواني، لسنا بصدد تنفيذ برنامج سمي "بن زاغو" فقد شكلت لجنة وطنية شملت كفاءات وقدرات ومذاهب ومشارب وأدت عملها وقدم الملف للحكومة التي تداولت فيه في 6 مجالس حكومية وخرجت بالأراء التي خرجت بها، ثم قدم لرئاسة الجمهورية وعرض على مجلس الوزراء وتمت المصادقة عليه.

إن البرنامج المطبق هو برنامج الجمهورية وهو سار وسيستمر.

نحن نشكركم على الموافقة على الأمر المتعلق بالأمر المنظم للتربية والتكوين لسنة 1976 حيث كانت هناك بعض المراجع القانونية. لقد تعاونتم وسهلتكم الأمور لنا ومررتم الأمر، لكن الإشكال المطروح الآن هو وجود تخوف مشروع وهذا ما يجعلنا دائماً نستمر في الشرح. للعلم، يوجد من حين إلى آخر شيء من الإيديولوجية، إخواني، فهل يمكننا أن نتساءل عن عروبة سوريا؟ فهي قومية حتى في مذاهبها السياسية الكبرى لكنها فتحت مدارس مع الأجانب والمدرسة الوطنية للإدارة بدمشق مسيرة بالاشتراك مع مدرسة باريس. وهل يمكننا أن نتساءل كذلك عن صيانة المصريين للعروبة؟! وكم من جامعة أجنبية في مصر؟ وعليه، لا بد أن نحصل نصيبنا من العلم ومن المعرفة. أما عن حرصنا على هويتنا فقد أشاطركم الحرص على الهوية أكثر من الآخرين لأن أركان المجتمع تزعزت في السنوات الأخيرة، وهذا ما جعلنا نتحدث حتى عن تدريس التاريخ وعن إعادة الاعتبار إلى الأمازيغية وعن كل هذه الجوانب لكن يجب أن نكون حريصين ونبدل جهداً أكثر من الجهد الذي بذلته الدول الأخرى.

وسنأخذ نصيبنا من العلم والتكنولوجيا والحضارة لأننا ننتمي على الأقل إلى شعب قدم عبر القرون الكثير والثقيل للعلم والمعرفة. لقد ساهم أبناء الجزائر في الطب العالمي وفي الفلسفة العالمية وساهموا في الكثير ومن حقنا اليوم أن نأخذ نصيبنا حتى وإن تأخر بنا الزمان قليلاً. بالنسبة إلى اللغات الأجنبية لقد أدخل هذه السنة تدريس

هو : لماذا التوجه إلى الاتحاد الأوروبي؟ من الضروري أن نتوجه إلى الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقية معه فلا يمكننا العيش لوحدها وهنا أعطيكم الدليل على ذلك : إذا رفض الاتحاد الأوروبي لأنه أوروبي فهل من جزائري سيعارض الاتحاد المغربي؟ بالطبع لا يوجد أحد لكن الأشقاء في تونس والمغرب أبرموا اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 وسيصلون إلى المنطقة الحرة وبالتالي، أيها الإخوة، مع إنشاء منطقة حرة مغاربية للاتحاد المغربي ودخول سلع من تونس والمغرب لا يمكننا رفضها لتركيبها أو لتغليفها، أليس من الأفضل أن نربط علاقة مباشرة لكي لا نبقى أولا في هذه المنطقة كجزيرة "الواق واق" وحتى نستفيد ثانيا مما يمكننا الاستفادة منه وحتى نتكيف ثالثا مع الحالات التي يجب أن نتكيف معها؟!

ونفس الشيء بالنسبة إلى المنظمة العالمية للتجارة. لقد استقبلت رئيس المجلس الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية الأسبوع الماضي، التي ما تزال تحتفظ بالمبدأ السياسي الشيوعي ولا أريد بهذا الخوض في الشيوعية وإنما لأوضح أنها أسمى محطة في النظرة الاجتماعية فلديها نظام اقتصادي يسمى اقتصاد السوق ذو البعد الاجتماعي، ومع ذلك فقد انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة. وحتى كوبا لو رفعت عنها الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو السياسي لتفاوضت مع المنظمة العالمية للتجارة.

بالإضافة إلى ذلك، يا جماعة الخير، لو سمحت الظروف لانضمنا إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، لكن لكل بلد ظروفه، ولاستفدنا من بعض سقوف الحماية التي بلغت أحيانا 40٪ أو 50٪ في قطاعي الصناعة أو الخدمات.

إننا ندخل المفاوضات كدفعة ثانية وبالتالي قد نمنح نسبة 15٪ أو 25٪. زيادة على ذلك، وبما أنكم الدولة كذلك كما قلت فلا نملك أسرارنا نخفيها عليكم أما شعبنا فهي أموره، إن الأمور في أيامنا هذه فيما يخص الصناعة والخدمات قد تكون صعبة ولا بأس من ذلك لكن قطاع الفلاحة ما يزال يتمتع بالحماية والدعم

ثالثة توجد أمور قد نعالجها عن طريق نمط الضرائب أو بنمط التشجيع. إلخ. لكن لا بد من إحياء الثقافة ومن إحياء الذاكرة وإعطاء أبناء الجزائر بعدا حتى لا يبقى اهتمامهم منحصر في الخبز والسكن والمياه فلا بد لهم من غذاء الفكر. سيقدم لكم ترتيب في مشاريع القوانين التي ستحال إلى المجلس وفي التدابير المالية التي تقدم للمجلس للتصويت عليها.

أصل الآن إلى باب هو ربما أب الأبواب ألا وهو باب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالحديث عن المصالحة الوطنية يجر إلى بحر التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن مواطنينا لن يغضبوا علينا إذا أحسوا بالراحة، وشبابنا لن يهاجروا إذا كانوا يشتغلون، ولا أقصد هنا السفر فلهم أن يسافروا إن رغبوا فيه وإنما أقصد الهجرة.

إخواني، إننا نتحدث عن المصالحة الوطنية وأريد أن أقدم لكم مرجعا فمن حين إلى آخر لا بد من إدخال العامل البشري في السياسة: لقد نظمت في ملعب 5 جويلية تظاهرات سياسية سنة 1989 أو 1990 كان يصرخ فيها بعبارة " عليها نجيا وعلينا نموت" ولقد خرجنا من ذلك العهد، لكن لقد كانت هناك ملتقيات رياضية سنة 1986 وكان الشباب البالغ عددهم في الملعب 50 ألف شاب يطلبون التأشيرة للرحيل.

لهذا عند معالجة مشاكلنا نعالجها في العمق، وهذا ما يجعلني أقول إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الركيزة والمحور وهي ربما لب كل مشاكلنا. وفي هذا المجال، من اليقين أن الجميع، مهما كانت الانتقادات، يشهدون- طوعا أو كرها- بأن الخمس سنوات الماضية عرفت عودة التنمية بمعدل أحسن من الذي كانت عليه في السابق.

وأستطيع أن أقول لكم وأن أؤكد أنه بإمكان الجزائر أن تعمل أكثر في السنوات المقبلة وستعمل أكثر إن شاء الله لكن ببعض الشروط ومنها أولا أن نكون واقعيين. لقد ورد، من جملة الآراء التي نستطيع سماعها ونحترمها وإن كنا نختلف حولها، سؤال

وصل سعره إلى 40 دولارا لكن ألفت الانتباه إلى ما يأتي :
1- إن بترول التكساس هو الذي وصل سعره إلى 40 دولاراً أو 40 دولارا ونيفا وليس بترول الجزائر فسعر هذا الأخير في هذه الحالة يصل إلى 36 دولارا ونيفا .

2- عندما يصل سعر البترول إلى 40 دولارا للبرميل فإنه يبدأ في التراجع، والدليل على ذلك أنكم تتابعون في الصحافة والتلفزة ، مثلي مثل كل الناس، بداية الزيادات بالحديث عن الزيادة في الإنتاج وغير ذلك.

معنى هذا أننا نراهن على سعر 37 دولارا أو 36 دولارا للبرميل والذي لا يدوم إلا شهرا واحدا فقط، حيث وصل معدل شهر جانفي إلى 31 دولارا بينما بلغ معدل شهر فيفري 32 دولارا أما معدل شهر مارس فهو 34 دولارا وبالتالي، ومع أنني لست رياضيا ، فإنني إذا استخرجت المعدل وجدت أنه ليس 34 دولارا بل يتراوح ما بين 31,5 دولارا و32 دولارا.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لقد قيل إننا اعتمدنا سعر 19 دولارا لبرميل النفط في قانون المالية لكنني أبدي ملاحظة استدرابية فقط وهي أنه مع هذا السعر المعتمد في قانون المالية نعاني عجزا في الميزانية قدره 500 مليار دينار ما بين النفقات وخدمة المديونية، وهو الآن والحمد لله يتراوح ما بين 25 و24 دولارا وبالتالي نتوصل إلى تحقيق حساب مضبوط.

إن المشكلة لا تكمن في السعر الذي يبلغه ولا في عائداته بل في عدم دوامه. لهذا أشرنا في البرنامج إلى أنه من الأحسن أن نغتنم هذه الفرصة لتتقدم بالبلاد قدر الإمكان في مجالات الإصلاحات والاستثمار وإنشاء الثروات ونحن على الأقل لسنا في ضيق شديد. وعليه، لا نجري الإصلاحات إلا عندما نكون في ضيق. باستطاعتنا مباشرة الإصلاحات فبأننا قد درسوا وأصبحوا خبراء ذوي مستوى رفيع وقد صنعوا سعادة الهيئات الدولية، بالإضافة إلى أنه لدينا طاقات في البلاد والتجربة التي

وأنتم تلاحظون اتجاه تطور المفاوضات، أي أننا إذا لم ننضم إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال سنتين مثلا وتم التوصل إلى الاتفاق على ما اختلف فيه في ميكسيكو ورفع الدعم عن الفلاحة فحتى السيد السعيد بركات سيضطر إلى غلق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

إذن، يا جماعة الخير، إننا نتحدث عن هذه التحديات لأنه لا مجال للقبول أو الرفض في الوقت الحالي فالعالم قد تغير. فإلى أين نتوجه؟
" من بلدان لا تعاني الجوع " فروجي بوفي"
عندما يتظاهر في البرازيل أو في باريس فإنه يعيش في هناك في بيته بفرنسا، ومناهضو العولمة يعيشون في هناك كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وشبعنا لا يصل إلى جوعهم، وبالتالي يجب أن نكون واقعيين هنا كذلك.

وفي نفس السياق لقد كثر الحديث عن البترول واحتياطي الصرف، وحتى لا أغضبكم أشير إلى أن الحكومة في عهد المجلس الوطني الانتقالي كانت تقدم حصيلة كل ستة أشهر - وقد أدى الإخوة آنذاك الواجب وبارك الله فيهم- وعند تقديم إحدى الحصائل سنة 1996 قال لي أحد الإخوة إننا تركنا سعر اللحم يصل إلى 180 دينار جزائري وتركنا المواطنين يحدث لهم كذا وكذا وبالمقابل رئيس الحكومة يغلق على مبلغ 4,6 ملايين دولار . وخيل إلينا آنذاك أن هذا المبلغ مال " قارون". أما الآن فإننا نتحدث عن احتياطي الصرف البالغ 30 أو 33 مليار دولار ونسأل: لماذا لا يصرف؟ وهنا أقول إن هذه الأموال تصرف، وأنا مستعد أن آتي يوما ما رفقة السيد عبد اللطيف بن أشنهو إذا أردتم ذلك إلى لجنة المالية والميزانية.

وإذا كان السيد بن أشنهو قد شرح ذلك مائة مرة ولم يتمكن من الإقناع به، مع أنه أستاذ في الاقتصاد، فقد أضمت لغتي إلى لغته، مع أنني لست متمكنا من الاقتصاد بصفة كبيرة، لتتمكن من إفهام الناس.

هذا من جهة، من جهة أخرى إننا نتحدث عن البترول الذي

فقد فتح الكثير مطاحن، وهذا راجع إلى أننا عندما يتجه بعضنا إلى فتح محلات الفصول الأربعة يتجه الجميع إلى فتحها وإذا كانت الوجهة إلى فتح المطاحن يتجه الجميع إلى ذلك وهكذا ...

إن مؤسسات "الرياض" لم تتحسن حالتها إلا في المدة الأخيرة لأن المجال تم تضيقه فالذين كانوا يستوردون القمح لمطاحنهم توقفوا عن ذلك ولم يعد بالإمكان أن يستفيدوا - على حساب الخزينة العمومية- من قمح الديوان الجزائري المهني للحبوب الذي تدفع فيه الدولة مبلغا تفاضليا. وعليه، فقد استرجعت مؤسسات الرياض "أنفاسها قليلا لكنها أنفاس أزمة فقط.

ماذا لو أنه عوض أن بنى بالأمس محمد أو سعيد أو عبد القادر أو أي مواطن مطحنة جديدة بعناه مطحنة ببعض الشروط : كدفع ثمنها ولو بالتقسيط وعدم تقليص اليد العاملة إن كان في المطحنة 500 عامل مثلا؟ وبهذا يكون من جهة قد اشترى بأمواله مطحنة ومن جهة أخرى حافظ على مطحنة عمومية.

فيما يخص الحديث عن تحسين الأمور، أعطيك بعض الأمثلة : سننتهي من إنجاز المترو بعد أعوام وأعوام، فهل نعرف في الجزائر كيف نسيره؟ علما أنه لم يسبق وأن توفرنا عليه. إن مصر أقدم منا من حيث الاستقلال والاستقرار ومع ذلك عندما أنجزت المترو في القاهرة أوجدت من يسيره. إذن، إذا أنهينا غدا إنجاز المترو في الجزائر مع شريك يتكفل بتسييره وتتحصل معه على الربح، فهل هذا حرام؟!

من جهة أخرى، سننجز مطار الجزائر الذي ستبلغ قيمته حوالي 24 مليار دينار، فهل سنسيره مثلما تعودنا تسيير مطاراتنا، أم يسيره كما يجب شريك عن طريق الامتياز- إذا وجدناه- ويتعلم معه عمالنا فيتمكنوا من تسيير مطارات وهران وقسنطينة وحاسي مسعود؟!

وكآخر مثال أشير إلى أننا شرعنا في عملية تحلية المياه وسيكلفنا المتر المكعب مبلغ 80 دينار جزائري، وبالطبع

عشناها. فما هي هذه الإصلاحات التي نتحدث عنها؟ وما هي الأسباب أو الشروط التي تجعلنا نجزم بأننا سنحقق في الخمس سنوات القادمة أكثر مما حققناه في السنوات الخمس الماضية؟

إن الشرط الأول هو قبول إدخال التغييرات اللازمة. يتفق الجميع، والحمد لله، على إصلاح المنظومة المصرفية لكن بالمقابل أعطيكم توضيحا بسيطا : إن ما التزمنا به معكم في الوثيقة فيما يتعلق بإصلاح منظومة الدفع سننفذه لكن لكي تكونوا على دراية بالصورة، فقد تابعتم مؤخرا تخفيض بنك الجزائر لنسبة إعادة الخصم على الخصم وبالمقابل لم تتابعوا عملية تخفيض البنوك لنسب الفوائد، فلماذا؟ لأن البنوك من جهة لا تلجأ إلى إعادة الخصم على الخصم وهذا شيء إيجابي.

ومن جهة أخرى تعاني البنوك المكشوف في حسابات المؤسسات العمومية. فمعالجة هذا المكشوف شيء جميل لكن معالجة 1000 مليار كذلك تجعلنا نفعل ذلك على حساب توفير الغاز للعائلات والسكن والمقاعد في الجامعات. نحن كالأسرة التي لها مدخول معين ولها أن تحدد ما تفعل به.

لا بد من نظرة للتنمية، فمن كان يتمتع بسوق قوية وينتظر مساعدته على الاستثمار أو على البحث عن شريك أو على بيع حصة من رأس المال ليجلب شريك أمواله فيساعد على ازدهار مركب أو غير ذلك، ولم لا؟ فنحن سنقدم المساعدة.

إن الخصوصية لا تعني فقط ما فشل، فالدولة لا تستطيع في عصرنا الحالي إنشاء المركبات والتكفل بالرهانات الكبرى وبصناعة المشروبات الغازية لأنها لا تستطيع منافسة الخواص في صناعة المشروبات الغازية ما دامت لديها مراجع اجتماعية، فإذا كان هناك مائة عامل في مصنع بينما هذا الأخير بحاجة إلى عشرين عاملا فلا يمكن تسريح الباقي، وبالمقابل ينطلق القطاع الخاص بعشرين عاملا.

لقد بلغت في بلادنا اليوم طاقتنا من حيث المطاحن نسبة 287٪

التوزيع، فإذا كان الخاص أو الأجنبي في المستقبل قادرا على دخول مجال التوزيع معنا فهل هذا يطرح لنا مشكلا ؟ لكن بالطبع لا بد من ثمن لذلك.

لقد تحدث بعض أصدقائنا الصحفيين عن إخفاق الحكومة في المناقصة المتعلقة بالهاتف الثابت، وهنا أوضح لكم أن سبب هذا الإخفاق راجع إلى أسعار مكالمات الهاتف الثابت التي لا تعتبر أسعار منافسة دولية فأسعارنا تؤرخ "بالكربون 14" وبالتالي إذا أردنا الاحتفاظ بها كان لنا ذلك لأننا في بلادنا لكن لنعلم أننا لن نجلب أي مستثمر. وعليه، لا بد أن نوضح أمورنا فقط وما نقصده.

إن الإصلاحات، عندما نتحدث عنها، هي كذلك برمجة المشاريع فمشروع مترو الجزائر تمت برمجته منذ سنة 1982 أو 1986 ومشروع مطار الجزائر برمج سنة 1982، ومشروع سد بني هارون برمج سنة 1967 ومشروع المياه لمنطقة الغرب" مستغانم، أرزيو، وهران"، الممتد من وادي الشلف إلى مستغانم ووهران، مبرمج منذ الثمانينيات.

حقيقة، لا بد من توفير الإمكانيات لكن لا بد أيضا من البرمجة، لأن السادة النواب من حقهم انتقاد الحكومة ما دامت مشاريعها لا تنتهي، وأكبر منتقد هو المواطن الذي يطلب إنجاز سد مثلا، فقد يلتحق بربه الجيل الذي حضر انطلاق إنجاز السد دون أن يكتمل ثم يصل الجيل الآخر الذي كان في مرحلة الصبا إلى مرحلة الشيخوخة دون أن يكتمل إنجاز هذا السد. لذا وجب تنظيم نفقاتنا العمومية.

زيادة على هذا، لا بد من الإنصاف فلا تقتصر التنمية على جهة فقط. لقد سألتني بعض الإخوة من ولاية سعيدة : لماذا تبقى المنطقة الصناعية لسعيدة راكدة؟ فأجيبهم بكل بساطة أنه لا يمكن تسييح منطقة "حمادة" واعتبارها منطقة صناعية وانتظار قدوم المستثمر هناك عوض أن يتوجه إلى وهران!! إذن يجب تهيئة المناخ المناسب.

لا بد من المصاريف ومن بعض الأشياء لكن هناك أولويات،

لن نطالب المواطنين بدفع هذا الثمن.

إن المتر المكعب الذي تنتجه محطة التحلية بالحامة سيمر في قنوات العاصمة، ومنذ سنة 1962 ونحن نقول إننا نضيع 40٪ من طاقتنا بل لقد أظهرت في إحدى المرات في الجريدة المصورة صورة قناة منحرفة وقيل إن الكلس من مخلفات الاستعمار. فلم لا نمح امتياز تسيير مياه العاصمة؟ وبالتالي ما هو رهاننا؟ إنه تشغيل أبنائنا وإنشاء الثروة في بلادنا ورفع المستوى الاقتصادي للجزائر، وترك الدولة تتكفل بمهامها المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، التي لن نتخلى عنها. فلا يوجد أي استثمار خاص، جزائري أو أجنبي، يضمن نقل التلاميذ إلى المدرسة حتى في قمة جبل الونشريس أو في عمق منطقة المنيعه، فهذا دورنا. لدينا مجتمع له خيارات فلنتدبر أمورنا للتكفل بها، لكن بالمقابل لم لا يقحم شريك بخبرته أو طرف برأس مال؟

بالنسبة إلى المحروقات، فليصاح بعضنا البعض، أيها الإخوة. ليس هناك أي واحد يريد خصصة سوناطراك، لا بالأمس ولا اليوم ولا غدا، لأنها ببساطة تمثل ربما 37 ٪ من الاقتصاد الوطني، وبالتالي من يريد ذلك هو أكيد فاقد للوعي لكن في نفس الوقت وفي إطار النقاش، ألفت انتباه السيد بدر الدين إلى أنه لم يتم إخفاء أية وثيقة لتقدم بعد الكلام الجميل والعقلية الإيجابية.

إننا نتناقش مع البرلمان، ولقد تحدثت مع السيد بدر الدين فالاتحاد العام للعمال الجزائريين شريك آخر، وأظن أن الجميع سوف يوافقون إذا وجدنا في المستقبل طريقة أو إجراءات تشجيعية على العمل في مجال الاكتشاف في الجنوب الغربي، علما أنني لست مختصا في مجال المحروقات ولكن أعلم أننا لم نجد شيئا في الجنوب الغربي ولم نسمع شيئا.

لقد قيل إن التوزيع هو البداية، والصراحة راحة، أشير إلى أنه تم إعداد مرسوم في هذا الشأن في شهر جانفي من السنة الماضية، لكن لم يكتب له أن يمر ثم لم يكن الظرف ملائما لتمريره في شهر سبتمبر أو أكتوبر.

فيما يتعلق بهامش التوزيع يشتكي الجزائريون الذين يعملون في

الخمس سنوات الماضية إنجاز 700.000 مسكن ويمكننا - إذا أردتم ذلك- أن نبين لكم أماكنها في كل بلدية وليس في كل ولاية. كما أشارككم خيرا بأن حصة 345.000 مسكن، من مجموع المليون مسكن المزمع إنجازه، هي ورشات.

ثم لقد وعدنا شعبنا بإنشاء 100.000 مؤسسة جديدة وهو ما سيجسد، فقد عرفت الخمس سنوات الماضية إنشاء 57.000 مؤسسة مع أنه لم يكن آنذاك صندوق ضمان القروض للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ولا ميكانيزمات ضمان القروض للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي سأعود إليها، ولا التدابير الموجودة اليوم والحمد لله.

لقد تطرقنا إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وسئلت عنها ، لهذا أشارككم خيرا بأنه في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2004 تم إيداع 57.000 ملف لدى هذه الوكالة ووتيرة الرضا في تزايد مستمر.

حقيقة، لا بد أن تكون البنوك من حين إلى آخر أكثر جرأة لكن لتفاهم، أيها الإخوة، على أنه إذا تم التوجه إلى البنك للحصول على قرض فهناك شروط لذلك وقد أقرت الدولة بعض التحفيزات للتخفيف من متاعب الشباب والبنوك معا، أما أن تقولوا ما على البنك إلا منح القرض بمجرد إيداع الملف فأجيبكم في هذه الحالة أنه لا يمكننا تسميته بنكا بل صندوقا، فالبنك هو البنك والصندوق هو الصندوق، وبالتالي إذا أردنا توزيع الأرباح فلننفع ذلك. إنني أقول هذا لأنه سبق وأن حدث في ولاية الجلفة - إذا لم أكن مخطئا - سنة 2002 على ما أظن أن المواطنين لم يفهموا عملية القروض المصغرة فأودعوا الملفات وبعد يومين نظموا مظاهرة وأرادوا حرق البنك لأنهم لم يحصلوا على القرض المصغر.

وعليه، لا يقتصر الأمر على إيداع الملف للحصول على القرض المصغر. لقد دعمناه ماليا بالضمانات وبمائة وخمسين (150) ألف محل ستنجز بعون الله للشباب ولجهاز إدماج

فالملاحظ عندنا أن المنطقة التي تتم زيارتها تتوفر على ملعب سعته 35 ألف مقعد. ولدينا بالصدفة من الملاعب ما يكفيها لتنظيم كأسين للعالم حيث تبلغ الملاعب التي تصل طاقة استيعابها إلى 45.000 مقعد وأكثر عدد 25 ملعبا لكننا مع كل هذا لم نوفر إمكانيات التكفل بإنشاء نخبة في كرة القدم!! فرغم ما لدينا من ملاعب يبلغ عددها 25 أو 45 ملعبا إلا أننا لا نستطيع حتى أن نطمح في تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط خوفا من عدم الفوز، وفي نفس الوقت ربما هناك نقص في عدد العيادات كما قال الإخوة والأخوات. إذن يجب التحلي بسداد الرأي فهذا إصلاح هام كذلك.

هل معنى حديثنا عن ضرورة التنظيم وسداد الرأي وجلب الاستثمار الأجنبي والخاص أننا نطلب من المواطن الصبر ريثما ننتهي من الإصلاحات وبعد ذلك سيأتي الفرج من عند الله؟ لا، فمن الحكمة والواجب أن نسير مثل القطار على سكتين فمضى في الإصلاحات ونحسن ظروف المواطنين. وهنا أستطيع القول للمواطنين وللمواطنات من خلال هذا المجلس الموقر إن الالتزامات التي أخذتها الدولة على عاتقها ستتجسد بعون الله لكن أيضا بعزم الرجال.

لقد أشرنا إلى إحداث مليوني منصب شغل وهذا أمر ممكن لأنه تم في الخمس سنوات الماضية إحداث مليون ومائة ألف منصب شغل دائم بالإضافة إلى إحداث مليون ومائة ألف منصب شغل أخرى في الورشات المكثفة.

وقد قيل إننا قدمنا الحصيلة ولم تلاحظ هذه المناصب، وأنا أرحب بلجنة التحقيق في الحصيلة وأتحدى، فلتتم المحاسبة سطرا بسطر ورقما برقم. وعليه، إذا قمنا بإحداث مليونين ومائتي ألف منصب شغل ما بين سنتي 1999 و2003 في ظروف كانت أصعب من اليوم حيث كان سعر برميل البترول سنة 1999 12 دولارا وكان الإرهاب في سنتي 1999 و2000 ما يزال يحصد الأرواح، فما المانع اليوم من إحداث أكثر من مليوني منصب شغل في الخمس سنوات القادمة؟

لقد التزمنا بإنجاز مليون سكن وسيتم ذلك بعون الله، فقد عرفت

النواب والحمد لله ينتقلون إلى الخارج في وفود في إطار المبادلات البرلمانية وبإمكانهم أن يكتشفوا في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أن التنمية أحيانا في العواصم تشبه ما هو موجود في نيويورك لكن بمجرد الخروج بمسافة 5 كيلومترات عنها يكون الدخول إلى " الربع الخالي" بينما في بلادنا نطبق الإنصاف وتساوي الحظوظ في كل مكان.

إن بلادنا كبيرة - ماشاء الله - وإذا كانت لا تتقدم فهذا يعني وجود إشكال يستلزم محاسبة المعنيين وفسح المجال للآخرين، وإذا كانت هناك حلول وإمكانيات فيجب أن تجند أما إذا كانت تسير إلى الأمام فإننا نحتاج إلى أن يساعد بعضنا البعض، بما فيه المواطن والأخ والأخت النائبان وكذا أسرة الإعلام، لأننا في نهاية الأمر لسنا مستأجرين في هذه البلاد وهي ليست ملك أحد بل هي ملك الجميع، الغني والفقير، الشاب والشيخ، المسؤول والبطال فنحن جميعا في بلادنا وبنعتقد بعضنا البعض ويحفظ بعضنا البعض، وهناك أغلبية ومعارضة وهذا شيء جميل لكن يجب - كما يقال بالدارجة - "ما تنفقوش على خلاها".

أيها الإخوة، علينا ألا ننسى أن هناك جيلا أو جيلين يعيشان الأزمة والعنف منذ ولادتهما وقد كبرا في هذا المناخ وبالتالي فلا داعي إلى أن نهيجهما زيادة على ذلك، وهناك مواطنون أحسن الله عونهم.

لقد قيل إن الحملة الانتخابية لبوتفليقة سبقتها حملة بالأموال. لا، سأقول لكم سر حملته الانتخابية. لقد تنقل من الشرق إلى الغرب وهو يدشن، وبما أننا منطوبون شيئا ما على أنفسنا فإننا نعرف مايقع في العاصمة لكننا لا نعرف ما يجري في الرويبة فما بالكم بالطارف وتلمسان، فاكشف الجزائريون أن ما يقال لهم بعيد عن الحقيقة وأنهم إذا استفادوا من غاز المدينة ولم تتوفر لديهم الكهرباء فإن الآخرين استفادوا من الكهرباء، وأنه إذا وفرت لهم حصة من السكنات وبقي أبناءهم يعانون الاكتظاظ في المدارس فإن منطقة أخرى قد استفادت من ثانوية وأبناءؤها يستعملون الإعلام الآلي. وبهذا أعطى الجزائريين فرصة تدعيم أملهم في بلادهم، علما أنه مع هذا الأمل الأعمار

الفئة التي تتراوح أعمارها بين 35 و50 سنة ... إلخ. لقد تفضلتم بنقل العديد من مطالب المواطنين، كالغاز والسدود... إلخ، وهنا كذلك أبشركم خيرا فيما يخص بعض النقاط التي لم نذكرها في الأرقام التي وردت في البرنامج فقد تم على سبيل المثال توصيل 330.000 بيت جديد بغاز المدينة ما بين سنة 1999 وسنة 2003 ومما هو مبرمج في الوقت الحالي وبصدد الإنجاز - وأنتم تعرفون معنى ذلك جيدا في المجلس - يوجد الثلث أو نسبة 40٪ في ورشات، حيث برمج إيصال غاز المدينة إلى 390 ألف بيت ونحن في سنة 2004 وما يزال البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي لم يصل.

فيما يتعلق بالمرافق الخاصة بالشباب والرياضة، من ملاعب ومساح ومركبات جوارية ... إلخ، تم إنجاز 290 مرفقا في الفترة الممتدة بين سنة 1999 وسنة 2003 أما عن المبرمج منها حاليا والجارية الأشغال به فيقارب 800 مرفق، علما أننا لم نبرمج ما سيتم إنجازه في السنوات القادمة ولم نعد البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي ... إلخ.

أما عن قطاع التربية فقد بنت الدولة وفتحت 232 ثانوية جديدة في الفترة الممتدة ما بين سنة 1999 وسنة 2003، بينما المبرمج منها وهي بصدد الإنجاز حاليا يبلغ 205 ثانويات أخرى. أما عن المدارس الأساسية فقد تم إنجاز 563 مدرسة أساسية ما بين سنة 1999 وسنة 2003، بينما يبلغ ما هو مبرمج وبصدد الإنجاز حاليا 424 مدرسة أخرى.

يمكنني أن أطيل في ذكر قائمة الأرقام لكنني قدمت هذا على سبيل المثال فقط. فما هي الرسالة المستخلصة من هذه الأرقام؟ هي أنه باستطاعتنا مواصلة الإصلاحات والتقدم فيها ومواصلة العمل على تخفيف متاعب المواطنين والاستجابة لحاجاتهم، لكن في نفس الوقت نحتاج إلى يد المساعدة على إفهام المواطن أنه من المستحيل توفير كل شيء في نفس اللحظة وفي كل مكان.

إننا لم نعتد تنمية تفضل مناطق معينة، والإخوة والأخوات

بيد الله وأن المسؤولية زائلة.

إن للأزمة، منذ أن بدأت إلى يومنا هذا، 20 سنة تقريبا فالذين يتذكرون ذلك يعلمون أنها بدأت سنة 1985، وإن كنا آنذاك نقول إننا اتخذنا الاحتياطات لتجنب تأثير الأزمة العالمية فينا، وعليه نحن نعاني أزمة بكل أشكالها منذ 19 سنة.

لكن الأزمة السياسية في بلادنا قد انتهت وإذا أراد السياسيون الحديث عنها فهذا من حقهم. لقد انتهت الأزمة السياسية في هذه البلاد ما دام الشعب قد توجه في ظل التعددية ثلاث مرات إلى انتخاب رئيس للجمهورية ومرتين إلى انتخاب المجلس الشعبي الوطني ومرتين إلى انتخاب هيئات محلية.

هناك مشاكل وهذا من اليقين لكننا نتكفل بمشاكلنا. أنا أبتسم -أحيانا- عندما أسمع عن وجود تقنوقراطيين وسياسيين محنكين، لكن السياسة -حسب وجهة نظري- التي ينتظرها المواطن، الذي يتغدى ولا يتعشى هي ضمان الغذاء والعشاء له، وبالنسبة إلى الشاب الذي يخرج صباحا وينتظر -خجلانا- أن يعطى 10 دنانير ليشرب فنجان قهوة مع أصدقائه هي كيف يصبح عاملا، وبالنسبة إلى الذي يعيش في مسكن ضيق وينتظر هي الحصول على سقف يأويه. هذه هي السياسة عند المواطن، وهذا هو الرهان، وهذا ما يدفعنا إلى القول إنه من حقنا الأمل والتأمل، ومن حقنا ترتيب الأمور خطوة خطوة وترتيب المحطات في العمل كذلك.

لقد عرضنا عليكم برنامجا، ولدينا الأسباب التي تجعلنا نقول إنكم إن شاء الله ثم بعزم الرجال والنساء ستصادقون عليه لنقدم لكم بعد ذلك برامج جزئية تكون في مشروع قانون متعلق بموضوع ما وفي نص مشروع يتعلق بقانون المالية.

وأوجه إليكم مرة أخرى نداء أخويا، لا لإرشاد الإخوة فأنا أحترم هذا المقام وأحترم أهله، بأننا تحت التصرف بأي شكل تريده،

سواء كان رسميا أو غير رسمي وفي لجان أو في مجموعات، لتقديم الشرح أو لإفهام الأمور أو لسماع الانتقاد وكذا للمناقشة في أي وقت فما عليكم إلا أن تطلبوا ذلك.

لقد تفضلتم وقلتم إن الحكومة لم تقدم حصيلة ولقد أجبنا عن ذلك منذ قليل أن السياسة مع السياسة. نحن ديمقراطيون وجمهوريون، قناعة وواجب، ونحن أمام المجلس الشعبي الوطني الذي له صلاحية الرقابة وفق ما ينص عليه الدستور، وصلاحية التوجيه فيما بين الإخوة.

إننا في المحطة الأولى وسيوفقنا الله في عملنا وسنتعاون على الخير إن شاء الله خدمة لوطننا، وسنرى الجزائر تقطع عاما بعد عام الأشواط في التغلب على مشاكلها وفي تحسن أوضاعها.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله. (تصفيق)

الرئيس : أشكر السيد رئيس الحكومة.

نشرع الآن في عملية التصويت على برنامج الحكومة، وأشير إلى أن عدد النواب الحاضرين في القاعة هو 312 نائبا. وعليه، وطبقا لأحكام المادة 80 من الدستور، أعرض عليكم برنامج الحكومة للتصويت.

المصوتون بنعم ... شكرا.

المصوتون بلا ... شكرا.

الممتنعون ... شكرا.

أعتبر إذن أن المجلس الشعبي الوطني قد وافق على برنامج الحكومة. (تصفيق).

باسمكم جميعا، أهنيء السيد رئيس الحكومة وأعضائها، الذين حظي برنامج حكومتهم بموافقة أعضاء المجلس الشعبي الوطني، هذه الموافقة التي جاءت لتتوج نقاشا دار داخل القاعة طيلة يومين كاملين عقدنا خلالهما ثمانية جلسات تدخل فيها 168 نائبا، بالإضافة إلى ممثلي المجموعات البرلمانية وكذا 17 مداخلة كتابية،

يكون بمثابة العامل الرئيسي والجوهرى لنجاح برنامج الحكومة. إن التكامل بين مجلسنا والحكومة ضرورة تملئها مهامنا الدستورية ومسؤوليتنا أمام ناخبينا، وتجسدها - فعلا- الشراكة الحقيقية التي ذكرتها عند افتتاح أشغالنا بمناسبة تقديم برنامج الحكومة، وهي الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة بين الحكومة والمجلس في كنف التعاون والتفاهم لضمان تنفيذ الترتيبات التشريعية التي سيدرسها المجلس ويصوت عليها.

وفي هذا الإطار، أشير إلى أننا مقبلون على استئناف جلساتنا في أقرب وقت ممكن وبوتيرة أتمناها منتظمة، حتى نتمكن من دراسة المشاريع الموجودة على مستوى مجلسنا والبالغ عددها 17 نصا، وكذا برمجة العدد الهائل من الأسئلة الشفوية.

أجدد مرة أخرى تهاني المجلس للحكومة بمناسبة هذه الموافقة، وأتمنى لها، باسمكم جميعا، التوفيق والنجاح. شكرا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة

أي بمجموع 191 مت دخلا من أصل 202 نائبين مسجلين. وعليه، وبعد هذه الموافقة، نتمنى أن توفر للبرنامج كل الشروط وكذا الجو الملائم لترجمته ميدانيا في كافة القطاعات، من خلال التعاون والتكامل وإرساء علاقات عمل تكاملية بين مجلسنا والحكومة، وفق ما ينص عليه الدستور، وكذا تشجيع التقارب والتعاون والتكامل بين النواب وأعضاء الحكومة خدمة للصالح العام.

فالحكومة تعمل لصالح الشعب والبلاد، والنائب يحمل ثقة الشعب ويتحمل المسؤولية أمام ناخبه، هذه المسؤولية التي تحتم عليه أن يساهم، وفق ما تملئ عليه صلاحياته الدستورية ومهامه الرقابية لعمل الحكومة، في رفع انشغالات المواطن وتبليغها إلى الجهات المعنية، مساهمة منه في إنجاح البرنامج.

ندرك كلنا أن الدستور قد منح النائب مهمة وطنية لا تنحصر ممارستها داخل مقر المجلس الشعبي الوطني فقط، وإنما تمتد إلى دائرته الانتخابية وسط ناخبه والمواطنين الذين يتعين عليه أن يكون دائما في الاستماع إلى انشغالاتهم ويتكفل بها. وفي هذا السياق، فإن الصالح العام يحتم علينا أن نعمل في جو حسن